

كلمة للأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي، يؤكد فيها خيار طلب مؤتمر دولي في حال فشلت المساعي الأميركية في التوصل إلى إنهاء النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي*

القاهرة، ١٠/٣/٢٠١٤.

أصحاب المعالي والسعادة،

سعادة السفير عبد السلام ديالو - رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف التابعة للأمم المتحدة،

السيدات والسادة،

أبدأ بشكر جميع أصحاب المعالي الوزراء على المشاركة في هذا الاجتماع الهام، وأتوجه
بتحياتي إلى السيد السفير عبد السلام ديالو رئيس اللجنة المعنية بالحقوق غير القابلة للتصرف
للشعب الفلسطيني، وجميع أعضاء اللجنة المعنية والسادة الحضور، وأن أعبر عن تقديري البالغ
للجهود التي تبذلها اللجنة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في دعم
ومساندة الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس
الشرقية.

اجتماع اليوم يأتي تفعيلاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار عام ٢٠١٤ عاماً
دولياً للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ويأتي هذا القرار تعزيزاً للثقة والالتزام الدولي بعدالة

* المصدر: موقع جامعة الدول العربية في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://tinyurl.com/llj4poa>

القضية الفلسطينية، والتي لم تنل سنوات الاحتلال والتشريد من عزيمة هذا الشعب على المضي قدماً في نضاله المشروع من أجل نيل كافة حقوقه المشروعة التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده وكافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي مقدمتها حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

السيدات والسادة،

إن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تتولى مسؤولية المحافظة على حقوق شعب فلسطين، وقد شكلتها الأمم المتحدة منذ فترة طويلة وتستحق منا جميعاً الدعم لمواصلة جهودها المقدرة التي نتمنّا كثيراً في الجامعة العربية عن طريق المحافظة على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في مواجهة الممارسات والانتهاكات التي تقوم بها إسرائيل، وفي مواجهة سياسة الاستيطان التي تخالف الاتفاقيات الدولية، وكذلك تتعارض مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

لا شك أنكم تشاركونني الرأي بأهمية المغزى السياسي لتعامل المجتمع الدولي مع فلسطين سياسياً وقانونياً كدولة بغض النظر عن نوع عضويتها في الأمم المتحدة، الدولة كاملة العضوية أو دولة مراقبة، لأن المهم هنا هو الدولة. المجتمع الدولي عندما أصدر القرار من الجمعية العامة في التاسع والعشرين من نوفمبر [تشرين الأول] من عام ٢٠١٢ ذكر أنها الدولة، وبالتالي أصبحت أراضيها تحت الاحتلال دولة تحت الاحتلال، فالقرار الدولي برفع مركز فلسطين أكد أنها أصبحت دولة واقعة تحت الاحتلال، كما أن قاعدة الاعتراف الدولي بدولة فلسطين إنما تعني شمولها لكل الأراضي الفلسطينية التي تم احتلالها في حرب يونيو [حزيران] من عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وهي مدينة تحت الاحتلال مثل باقي مدن الضفة الغربية ومثل غزة التي لا تزال أمام القانون الدولي إسرائيل تحتلها. فكما تعلمون تنظيم الاحتلال يتم طبقاً لاتفاقيات جنيف عام ١٩٤٩، وهي اتفاقيات ملزمة لجميع الدول، فعندما يتحدث قرار من الأمم المتحدة، من الجمعية العامة أو من مجلس الأمن يتحدث عن تنفيذ هذه الالتزامات، فإن هذا القرار يُعتبر ملزماً.

السيدات والسادة،

إن جامعة الدول العربية قد دعمت الجهود التي يبذلها وزير الخارجية الأميركي السيد جون كيري بهدف نبذ سياسة إدارة النزاع والعمل على إنهاء هذا النزاع الذي استمر أكثر من ستة عقود، وفي فترة زمنية محددة وطبقاً لقواعد الشرعية الدولية، لكن ممارسات ومواقف إسرائيل المتعنتة قد تؤدي إلى عدم نجاح هذه المفاوضات ونسف كافة الجهود الرامية لإنهاء هذا الصراع.

والتساؤل الآن ماذا لو فشل كيري في التوصل إلى إنهاء النزاع؟ هل هناك خيارات أخرى يمكن لفلسطين ويمكن للعرب ويمكن لكل أصدقاء فلسطين أن يلجأوا إليها؟ في نظري الإجابة هي نعم... هناك عدة خيارات أمام فلسطين، منها الخيار التقليدي مثل الالتجاء إلى مجلس الأمن والأجهزة الدولية طلب عقد مؤتمر دولي. وللعلم فإن المؤتمر الدولي الخاص باحتلال إسرائيل للأراضي العربية عام ١٩٦٠ عقد في ديسمبر [كانون الأول] من عام ١٩٧٣ لمدة يوم ونصف، ثم انفضّ الاجتماع ولم يتم عقده مرة أخرى، ويمكن بالطبع لفلسطين أن تطلب عقده مرة أخرى لأنه يتعلق بالانسحاب من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧.

هناك أيضاً أبواب أخرى لم تُطرق من قبل، وربما يجب طرقها الآن لإحكام الحصار حول إسرائيل بالتركيز على أن الاحتلال الإسرائيلي يمثل آخر معازل الأبارتهايد والاستعمار في القرن الواحد والعشرين.

هناك أيضاً موضوع آخر، ونقطة الانطلاق هنا هي الحملة التي بدأت بالفعل في عدة دول أوروبية وفي الولايات المتحدة أيضاً ويطلق عليها Disinvestment and Boycott, Sanctions (BDS)، وهي تهدف إلى دفع الدول والمؤسسات إلى عدم الإقدام على أي استثمار في أي مشروع إسرائيلي يعمل في الأراضي المحتلة، ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية التي تأتي من هذه الأراضي. وقد بدأت هذه الحملة في التأثير على الاقتصاد الإسرائيلي بالفعل. كذلك في هذا السياق، لا بد الإشارة إلى القواعد الإرشادية (guidelines) التي أقرها الاتحاد الأوروبي وبدأ العمل بها منذ يناير (كانون الثاني) هذا العام، والتي تقضي بعدم تطبيق القواعد التفضيلية التي تُطبَّق على القواعد الإسرائيلية بما يتعلق بالبضائع التي تأتي من الأراضي المحتلة.

ولا شك أن هناك أساليب أخرى منها موضوع تم إثارته عدة مرات في الماضي، وإن كان لم يتبع بطريقة فعالة، وهو تعلق بما يطلق عليه المقاومة السلمية على طريقة المهاتما غاندي الذي استخدمها في الهند وتخلصت الهند من الاحتلال البريطاني.

هناك عدة أمور يمكن التفكير فيها، ولكن في الوقت الحالي أعتقد أن الدفع يجب أن يكون في سبيل إنهاء هذا النزاع عن طريق المفاوضات التي تدور الآن.

لقد حان الوقت لينال الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله كي يعيش كبقية شعوب الأرض حراً فوق أرضه ووطنه المستقل، وحان الوقت لأن يعمل المجتمع الدولي لتحقيق هذا الهدف المشروع، ويعلو صوت الحق والعدل والقيم والمبادئ المنصوص عليها في جميع المواثيق الدولية.

السيدات والسادة،

في نهاية كلمتي أود أن أرحب مجدداً بالسادة الحضور في مبنى جامعة الدول العربية في بيت العرب، وأؤكد أيضاً على الموقف العربي المتمسك بقيام دولة فلسطين المستقلة على حدود ١٩٦٧، وتكون القدس الشرقية هي عاصمة دولة فلسطين وجزء لا يتجزأ من أراضيها. هو هدف سوف تسعى جميع الدول العربية وتسعى جميع الدول المحبة للسلام لتحقيقه في أقرب فرصة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..